EXTRACTED OIL & DERIVATIVES CO.
ISO 9001 - 14001
Head Office : 35 Suez Canal Ave., Moharam Bek, Alex.
Tel. : 002 03 3817928 - 3816326
002 03 3818089 - 3817259
Fax : 002 03 3813199
Marketing Sector : Tel. : 3817259 - 3818093
E_mail : extractedoils@hotmail.com

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١ - ١٤٠٠١
المركز الرئيسى : ٣٥ ش قنال السويس - محرم بك
تليفون : ٣٨١٧٩٢٨ - ٣٨١٦٣٢٨ / ٠٣
٠٣/٣٨١٨٠٩٣ - ٣٨١٧٢٥٩
فاكس : ١٩٩ ٣٨١٣/٠٣
قطاع التسويق : ٣٨١٦٩٥٤ - ٣٨١٨٠٩٣
ص.ب. : محرم بك

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح - الإسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير مراقب حسابات الشركة الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٣/٣/٣١ .

وتفضلوا بقبول وافرالتقديروالاحترام ،،،،،

العضو المنتدب

كيميائى / محمد رفعت حجاب

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
القطاع المالي
الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٣/٣١

الملحوظـــــة	رد الشـــــركة
ـ تأخر الشركة فى تسليم القوائم المالية الدورية بالمخالفة لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٩٦ بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٩ بشأن مد فترة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة المصرية حتى ٢٠٢٣/٥/٣٠ ، فى حين أن الشركة قامت بتسليمها للإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٥ بعد أعتماده من مجلس إدارة الشركة بالقرار رقم ٣٠٢١ بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٤ . يتعين تحديد أسباب التأخير و الإفادة .	
ـ ما زال النزاع القضائى بين الشركة و محافظة الاسكندرية قائم حيث تطالب الاخيرة بمقابل حق الانتفاع عن ثلاث قطع اراضى بمساحة نحو ٤٣ الف م بمصنع محرم بك وبلغت قيمه المطالبات حتى ٢٠٢٢/١٢/٢٦ نحو ٣٥٧.٦٩٥ مليون جنيه وتم الاعتراض عليها بجهاز حماية املاك الدولة فى ٢٠٢٣/١/١٥ و من جانبها تطالب الشركة بتملك كامل مساحة الارض مستندة إلى البند رقم ١١ من عقود الاستئجار و طلب التملك فى موعده القانونى وتطالب بابراء ذمتها من المطالبات . ـ ويرتبط بالأمر صدور حكم محكمة استئناف الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٥فى الاستئناف رقم ٧٦/١٧٤٧ق من محافظ الإسكندرية بصفته وآخرين ضد الشركة وكذا الاستئنافين رقم ٧٦/٢٠٧٣ق ورقم ٧٦/٢٠٧٤ق المقدمين من الشركة ضد محافظ الإسكندرية بصفته وآخرين والذي يقضى بحق الشركة في تملك قطعتي الأرض الثانية والثالثة بمساحة نحو ٣٧الف م^2 كما يقضى برفض إبراء ذمة الشركة من حق انتفاع القطعة الثانية بمساحة نحو ١٦الف م^2 عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ والذي قدره الخبير في تقريره بنحو ٣٩.٦١٥مليون جنيه ، وقد طعنت الشركة بالنقض رقم ٦١٩٧لسنة ٩١ق ولم تحدد له جلسة بعد ، كما بلغت الإيجارات المستحقة نحو ٢٠.١٣٧ مليون جنية فقط فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ من القيمة الواردة بتقرير الخبير . يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة مع الإفصاح عن أية التزامات محتملة تتعلق بهذا النزاع .	* بالنسبة لمساحة ٤٣ ألف متر مربع محل النزاع القضائي مع محافظة الإسكندرية و التابعة لأرض مصنع محرم بك عبارة عن ثلاث قطع أراضي متداخلة بالبيان و المساحات التالية : القطعة الأولى : ٣٤ ، ٦٠٤٢ متراً مربعاً بموجب عقد إيجار فـــى ١٩٧٠/١١/٢٥ مـــشهر بـــرقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ توثيق الإسكندرية . والقطعة الثانية : تبلغ مساحتها ١٨ ، ١٦٨٢٥ م٢ بموجب عقد إيجار فى ١٩٧٠/١١/٢٥ مشهر برقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ توثيق الإسكندرية . والقطعة الثالثة: تبلغ مساحتها ٦٩ ، ٢٠٥٥٢ م٢ – بموجب محضر التسليم – بشروط التأجير السابقة – مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ هذا : وقامت اللجنة العليا لتقدير أملاك الدولة – المشكلة من جهاز حماية الأملاك الأميرية فى ١٩٦٩/١١/١٣ بتحديد سعر وثمن بيع المتر بواقع ١.٧٥ جنيهاً (فقط واحد جنيه وخمسة وسبعون قرشاً لا غير) وبقيمة إيجارية لهذه الأرض بواقع ٥٠% من ثمن البيع أى بايجار سنوى ١٤٧٢.٢٠٢ جنيهاً عن الثلاث قطع أراضي الأولى . هذا : وتضمنت تلك العقود أستئجار الشركة الطالبة الأرض موضوع التخصيص لمدة عشر سنوات تبدأ من ١٩٦٦/٣/٢٠ وتنتهي فى ١٩٧٦/٣/١٦ قابلة للتجديد طبقاً لشروط المصانع . وألزمت محافظة الإسكندرية الشركة الطالبة تنفيذ المشروع الذى تم التأجير من أجله خلال عامين من تاريخ التوقيع على عقد الإيجار المشهر وهو إقامة مصنع للمواد الغذائية . تم بناء وتنفيذ وإقامة أكبر كيان إقتصادى بالإسكندرية سُمى قطاع مصانع محرم بك و الكائن به عدة قطاعات ومصانع إنتاج وهى : (مصنع إنتاج وتعبئة الزيوت – مصنع المنظفات الصناعية – مصنع صابون التواليت وصابون الغسيل – مصنع إنتاج الجلسرين – مصنع إنتاج وتعبئة المسلي الصناعي – مصنع المارجرين – مصنع إنتاج السليكات ومصانع أخري) التأجير مع حق التملك – بالشراء – طبقاً لشروط المصانع وتضمنت عقود الإيجار المشهرة بالبند الحادى عشر ما نصه "أنه للمستأجر الحق فى طلب شراء هذه الأرض بالممارسة بعد سنتين من أعداد المصنع و إدارته بالثمن الذى تساويه الأرض من بداية التأجير وذلك متي ثبت للحكومة المصرية أنه قام بتخصيص الأرض فعلاً للغرض المؤجرة من أجله وتستعمله بصفة مستديمة و بشرط أن تستمر الأرض أيضاً مخصصة لهذا الغرض و اذا تغير تخصيصها كان للحكومة حق فسخ البيع و أسترداد الأرض بما عليها من منشآت وبدون مقابل سوى رد ثمن الأرض الذى دفعه المشتري" تقدم الشركة بطلب الشراء فى المواعيد القانونية و أعمالاً لهذا وخلال المواعيد القانونية :

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

تقدمت الشركة وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٤ بطلب شراء إلى السيد محافظ الأسكندرية بصفته ولإدارة الأملاك الأميرية بطلب لشراء الأرض الموضحة بعاليه والقائم عليها مصانعها الموضحة عاليه خلال المواعيد القانونية وخلال الأجل الممنوح وبعد إقامة مصانعها و تشغيلها .

وتلاها تقدم الشركة بعدة طلبات أخري للشراء حتى كان الرد من الحى المختص يفيد أن الحى ليس لديه مانع من إجراء البيع بشروط المصانع لصالح شركة الزيوت المستخلصة وبكتابه المؤر ١٩٨٧/١٢/٢٩

- ونظراً لتعسف جهة الإدارة وعدم اتمام البيع وتحرير العقود نفاذاً لقرارات السيد رئيس الجمهورية فى هذا الشأن وإعمالاً لشروط العقد والإستمرار فى المطالبات المالية عن مقابل حق الإنتفاع – رغم أن الشركة مستأجرة بعلاقة إيجارية ثابتة سنداً وعقداً – وليس منتفعة :

أقامت الشركة عدة دعاوى قضائية – طعناً على القرار السلبي الصادر من جهة الإدارة بالأمتناع عن تحرير عقد بيع نهائي أمام محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية ودعاوى أخري بطلب براءة الذمة من المطالبات المالية – وطلب صحة ونفاذ عقد الوعد والأحقية فى الشراء بشروط المصانع .

وتحصلت الشركة على حكماً نهائياً وباتاً من محكمة أستئناف الإسكندرية برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة أستئناف عالى الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ و المتداولة لجلسة ٢٠١٨/٣/٢٢ بصحة ونفاذ عقد الوعد بالبيع عن مساحة بالغة ٦٠٤٢.٣٤٠ متر مربع فى الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة أستئناف عالى الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ عن القطعة موضوع العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية والذى ثبُت بموجبه الوعد بالبيع التزام الشركة بطلبات الشراء طبقاً لشروط المصانع وطبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية

وكان من الدعاوى المتداولة : الدعويين المنضمتين رقم ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ و ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ م . كلي شرق الإسكندرية – بسقوط حق المدعي عليه الأول بصفته فى مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين رقمي ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى فى الفترة السابقة ٢٠٠٣/٣/١٩

(وهي مطالبة بمبلغ ٤١١٢١٣٦٠.٦٠ جنيهاً فقط و احد و أربعون مليون جنيهاً و مائة وواحد وعشرون ألف وثلاثمائة و ستون جنيهاً و ٦٠قرش)

ورفضت ماعدا ذلك من طلبات و ألزمت الشركة المدعية والمدعي عليه الأول محافظ الإسكندرية – مناصفة بالمناسب من المصاريف وعليه - طعنت الشركة على هذا الحكم بالأستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق فى شقه المالى – الخاص بالمطالبات المالية والأجرة

- وبالأستئناف رقم ٢٠٧٤ ٧٦ ق فى الشق الخاص بالتملك والأحقية فى شراء الأرض موضوع التداعي (العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ و ٤٠٨٤ ومحضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١) التى أقامت عليها مصانعها من تاريخ إعداده وتشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير .

- طعن السيد / محافظ الإسكندرية وآخرين بصفتهم بالاستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق مدنى بطلب إلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من سقوط حق المستأنف الأول السيد / محافظ الإسكندرية بصفته فى مطالبة الشركة المستأنف ضدها بالقيمة الايجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين رقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٦ ق موضوع الدعوى فى الفترة السابقة

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

٢٠٠٢/٢/١٩ و القضاء برفض هذا الدفع و التأييد فيما عدا ذلك .

هذا : وحيث تداول نظر تلك الطعون – وتم ضمها وبجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ صدر حكم محكمة أستئناف الإسكندرية بجلسة بالآتى :

أولاً : قبول الإستئنافات شكلا .

ثانياً : فى موضوع الأستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق :

بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من سقوط حق المستأنف الأول – بصفته محافظ الإسكندرية فى مطالبة الشركة بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين برقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى فى الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٤/١٩ بالتقادم الخمسي

ثالثاً : فى موضوع الأستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق المقدم من الشركة برفضه .

رابعاً : وفى موضوع الأستئناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق من الشركة:

(١) بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للأرض الكائن عليها مصانع الشركة بمحرم بك ضمن القطعة رقم ٥٦٩ المنشية الجديدة خارج الزمام ٨ قسم شرطة محرم بك البالغ مساحتها ٦٠٤٢.٣٤٠ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية السابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٩٦ مدني كلى إسكندرية و أستئنافها رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق إسكندرية .

(٢) بإلغاء الحكم المستأنف و القضاء بتقرير أحقية الشركة فى شراء قطعة الأرض موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية و البالغ مساحتها ١٦٨٢٥.١٨٠ م٢ وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢.٩٦ م٢ التى أقامت عليها مصنعها من تاريخ إعداده و تشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير و تأييده فيما قضي به من رفض طلب براءة ذمتها من اى مطالبات مالية من أجره أو حق انتفاع عن الأرض محل التداعي.

خامساً : إلزام المستأنف ضدها فى الأستئناف الأول المستأنفة فى الأستئناف الثاني و الثالث بالمصاريف عن درجتى التقاضي ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

هذا : وعليه أضحي هذا القضاء مقرراً أحقية الشركة فى شراء الأرض (ثلاث قطع أراضي بمساحات (٦٠٤٢.٣٤ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ و القطعة البالغ مساحتها ١٦٨٢٥.١٥ م٢ رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢.٩٦م٢) الكائن عليها مصانعها – بمحرم بك – بشروط المصانع بالثمن المقرر وقت التأجير ونظرا لما شاب هذا القضاء من عوار وخطأ وإهدار لحق الشركة بشأن المطالبات المالية : فقد تم الطعن بالنقض من الشركة برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق بشأن الشق المالى ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه حيث بلغت المطالبات المالية عن مقابل الإنتفاع لكامل المسطح حتى عام ٢٠٢٠ بإجمالى و قدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢.٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش)

وكذلك تم الطعن بالنقض من الدولة برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ق بشأن الحكم بالالزام بالأحقية فى الشراء متضمنة شق مستعجل بطلب وقف التنفيذ ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه

ونشير فى هذا الصدد الى الآتى :-

أولاً : - المطالبة المالية قبل الأخيرة التى وردت للشركة فى هذا الشأن عن مقابل الانتفاع لكامل المسطح حتى عام ٢٠٢٠ مبلغ و قدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢.٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش) بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤ وهي مطالبات مالية فقط – لم ترتقي لمرتبة الدعوى القضائية – أقامت عنها شركتنا دعاوى براءة الذمة المشار اليها. تم تقديم تظلم بشأنها " براءة الذمة " مؤسساً على الحكم النهائي الصادر لصالح الشركة – و الأحكام السابق التحصل عليها – فضلاً عن المنازعة فى الإستحقاق و الخطأ فى تقدير المطالبة و أسباب أخري نوردها بصحيفة الطعن

ونؤكد : - أن الدعوى مقامة من الشركة و ليست مقامة من جهة الإدارة فضلاً عن المنازعة فى المبالغ المطالب بها و عدم نهائيتها خلاف إهدار حجية الأحكام القضائية السابق تحصل شركتنا عليها.

ثانياً : - وإن كانت المطالبات المالية من جهة محافظة الإسكندرية غير نهائية ومطعون عليها و شابها التناقض و مخالفة الواقع فضلاً عن حجية الأحكام القضائية إلا أن جهة الإدارة بما لها من سلطة إدارية وتنفيذية لها حق توقيع الحجز الإدارى طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إستيفاء لمستحقاتها وتحوطاً لذلك اقامت شركتنا الدعاوى المذكورة بالمنازعة فى الدين نزاعاً قضائياً يوقف التنفيذ و الحجز الإداري

مع الإحاطة : أنه قد سبق التظلم من تلك المطالبات للسيد / رئيس ديوان رئاسة الجمهورية .

- و السيد / رئيس الوزراء .
- و السيد / وزير الصناعة .
- والسيد / وزير التموين .
- والسيد محافظ الاسكندرية .

وأثمرت تلك المكاتبات والتظلمات أثرها وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢ صدر قرار السيد / رئيس الوزراء بموجب المكاتبة رقم ٥٣٥ والتى تقرر بموجبها من السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ماهو :

أنه ببحث الموضوع مع وزارة التموين و التجارة الداخلية تم مخاطبة السيد محافظ الإسكندرية لإيقاف أى مطالبات بشأن أراضي الشركة لحين الفصل فى الدعاوى و المنازعات القضائية المقامة من الشركة ضد محافظ الإسكندرية فى هذا الخصوص .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

ثالثاً : - جاري إعداد براءة الذمة عنها فى ضوء تعليمات السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ بما مفاده التنبيه على جميع الهيئات والجهات والأجهزة التابعة بعدم إقامة أية قضايا من جهة حكومية ضد جهة حكومية أخري والألتجاء للجنة المشكلة برئاسة معالي وزير العدل فى إطار الحوكمة ودون اللجوء للقضاء هذا و نشير فى هذا الصدد إلى كتاب جهاز حماية أملاك الدولة الصادر تحت رقم ١١٤٧ فى ٢٠٢٢/١٢/٢٦ و الوارد به أن مقابل الإنتفاع عن كامل المسطح البالغ ٤٣٤٢٠ متر مربع حتى عام ٢٠٢٢ بلغ نحو ٣٥٧٦٩٤٥٨٤ جنيه

تم تقديم اعتراض على المطالبة لجهاز حماية املاك الدولة رقم ٢/٢٦ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٥ وتم تقديم طلب توفيق منازعات امام اللجنة القضائية المختصة برقم ٦٢٦ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٥ وجارى نظره .

- أما عن القيمة المتنازع عليها بين الطرفين :

فهي المبالغ المالية الثابتة بتقرير لجنة الخبراء المودع ملف الدعوى بمبلغ ٤٣٨٨٩٠٥٨ جنيه عن القطعة الثانية البالغ مساحتها ١٦٨٢٠متر٢ عن الفترة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ . علماً بأن الشركة قامت بسداد مبلغ ٤٢٧٤٤٣١ جنيه عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

هذا وقد ورد بتقرير لجنة الخبراء مقابل انتفاع عن كامل المساحة المتنازع عليها مع محافظة الإسكندرية حتى ٢٠٠٠/٢/١٤ بنحو ١٠٩٨٩٩٢ جنيه ولم يُفصل بشكل جازم فى تلك الإستحقاقات .

- تم تقديم طلب تسوية منازعات محافظة الإسكندرية- وجاري إيداع الطعن أمام اللجنة المشكلة برئاسة معالي/وزيرالعدل بشأن المطالبات المالية

وعن ترجيح الفصل فيه لصالح الشركة (نسبة لن تقل عن ٥٠%) حسبما ورد بصحيفة الطعن من أسباب نالت من الحكم ونُذكر أن الطعن بالنقض وإن كان حقاً لشركتنا فقد قامت الدولة ممثلة فى السيد/محافظ الإسكندرية بإيداع طعنا على هذا القضاء برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١

وبشأن تحديد المركز القانوني للشركة بشأن تنفيذ حكم محكمة إستئناف الإسكندرية المشار إليه :

- تم الاعلان بأصل الصورة الرسمية للحكم وتم مقابلة السيد مدير مكتب السيد المحافظ لتحديد موعد والأمر معروض على المستشار القانونى للمحافظة للرأى ولازال الملف معروض على المستشار القانونى للمحافظة ولم نفاد براى او تصرف حتى تاريخه

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

ـ وجود آلات و معدات ضمن الأصول الثابتة متوقفة وغير مستغلة منذ سنوات قيمتها الدفترية فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٢,٨٦ مليون جنية وقدرت الشركة قيمة الاضمحلال فى قيمتها بنحو ١,٣٩٥ مليون جنيه ٠ يتعين دراسة الأستفادة من تلك الأصول بالاستخدام أو التصرف الاقتصادي مع تطبيق لمتطلبات الفقرة (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول" ٠	جارى دراسة الاستفادة من تلك الاصول او التصرف الاقتصادى فيها
وجود مشروعات تحت التنفيذ متوقفه بنحو ٥,٢١٤ مليون جنيه منها نحو ٤,٩٤٤ مليون جنيه يمثل مشروع اعادة تأهيل وحدة التكرير المستمر بمصنع دمنهور ، بسبب عدم استكمال الأعمال المدنية ونحو ٣٢ ألف جنيه تكلفة نظام **Post Building** لإنتاج منظف منخفض الرغوة متوقف منذ سنوات بدون أسباب - - وكذا نحو ٢٣٧ الف جنية قيمة توريد وتركيب ٣ فلوميتر لمصنع محرم بك منذ ٢٠٢١/٨ والتى تبين ان نسبة الخطأ بها تزيد عن الحد المسموح به ٠ يتعين العمل على الانتهاء من الاعمال المطلوبة و اجراء التسويات اللازمة بشأنها فى ضوء معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ " الأصول الثابتة و إهلاكاتها " للاستفادة من تلك الاستثمارات مع تقدير الاضمحلال فى القيمة طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٣١" اضمحلال قيمة الاصول " ٠	نظرا لكون وحدة التكرير المستمر بدمنهور فى حاجة إلى اعمال اضافية بنحو ٥ مليون جنية فقد تم العرض على مجلس الادارة والذى ارجاء عملية الاستكمال بعد العرض على اقرب جمعية عامة غير عادية . ـ جارى اتخاذ اللازم وفيما يخص عدد ٣ فلوميتر الموردة لشركتنا بمعرفة السادة / نظم التحكم المتقدمة فقد تم مخاطبة الشركة المذكورة بخطابنا الصادر تحت رقم ٦٥ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١ بضرورة موافاتنا بقيمة ٥٠ % واستلام الفلومترات غير المطابقة والا سيتم مخاطبة جهاز حماية المستهلك بهذا الشان (مرفق) وجارى اتخاذ اللازم نحو تقدير الاضمحلال فى القيمة ٠
وجود انحراف غير طبيعي بنحو ١,٢١٨ مليون جنيه فى استخدام بعض الخامات الرئيسية و المساعدة والعبوات حيث تم تحميل تكاليف الانتاج بها بالخطأ بالمخالفة رقم ١٦ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢ " المخزون " وصحتها تكاليف إدارية ، ويرتبط بالأمر وجود نحو ١١٩ الف جنيه مصروفات لم يتم تبويبها بقوائم التكاليف . يتعين العمل على تلافى الانحرافات غير الطبيعية مع اجراء التسويات اللازمة لما لذلك من أثر على قيمة المخزون فى آخر المدة	نظرا لتغيير الانحرافات غير الطبيعية فى الخامات الرئيسية والمساعدة والعبوات من مركز مالى لاخر كان يحدث انحراف سالب فى خامة خلال مركز مالى ديسمبر /٢٠٢٢ مثلا اى يتم استخدام كمية اكبر من الكمية المنطية المحددة لها ثم يحدث ان يكون الانحراف فى المستخدم من تلك الخامة خلال مركز مالى مارس /٢٠٢٣ مثلا ايجابى او يتلاشي الانحراف تماما فان هذا من شانه فى حالة تبويب تلك الانحرافات ضمن الادارية وقت حدوثها ان يؤثر فى اعداد قوائم التكاليف للمنتج وعلية وكالمتبع فى السنوات السابقة ان تتم المعالجة المحاسبية للانحرافات بعد تحديدها بصفة نهائية عند اعداد الميزانية العمومية فى ٣٠ يونيو من كل عام بان يتم استبعادها من تكاليف الانتاج وتبوب ضمن المصروفات الادارية والعمومية تطبيق المعيار ٢ المخزون وفيما يخص مبلغ ١١٩ الف جنية الذى لم يتم تبويبه بقوائم التكاليف فانه تم عمل التصويب اللازم ٠

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

قامت الشركة بحساب المتوسط المرجح للزيوت الخام على اساس كتاب دورى الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤ وخلال الثلاثة أشهر التالية تم التقييم بأسعار تقديرية للزيوت الواردة كما أوضحته الشركة بالايضاحات أرقام ٩/ ب و١٨ ، و لا يوجد تأكيدات على ان المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام ستظل على ذات مستوياتها فى نهاية العام المالى ولما لذلك من اثر على القوائم المالية .
يتعين دراسة الأمر و الإفادة .

لكون المخزون هو احد الاصول المتداولة الاكثر حيوية . فإن التقييم الصحيح للمخزون ضروري لاظهار النتائج الفعالة في البيانات المالية. ووفقاً لطريقة المتوسط المرجح المتبعة تم تقييم إصدارات المخزون وفقاً لمتوسط قيمة الاصناف المستلمة علاوة على أي مخزون من الفترة السابقة وميزة هذه الطريقة أنها تعطي قيم معتدلة لمخزون اخر المدة عند اتجاه الاسعار نحو الارتفاع او الانخفاض. وفيما يخص قيمة المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام في نهاية العام المالي وأثره على القوائم المالية فإن مما لاشك فيه ان الكميات المستلمة من الزيوت الخام (صويا-عباد) اعتباراً من ٢٠٢٣/١/١ وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بأسعار ٢٨٧٥٠جنيه لطن زيت الصويا و ٢٨٥٠٠جنيه لطن زيت العباد (وبافتراض ثبات تلك الأسعار خلال النصف الثاني من العام المالي الحالي) ستؤدي تلك الاستلامات الي ارتفاع متوسط تكلفة طن الزيت المنصرف للإنتاج مقارنة بمتوسط تكلفته في ٢٠٢٣/٣/٣١

- ومع الاخذ في الاعتبار ان اسعار بيع الطن من الزيت التمويني خلال العام كانت حسب الاتى :-

الفترة	٠.٨٠ لتر (طن)
٢٠٢٢/٧/١-٢٠٢٢/٩/٣٠	٣٠٥٧٠.٦٥٢
٢٠٢٢/١٠/١-٢٠٢٣/٦/٣٠	٣٣٢٨٨.٠٤٣

فان المتوسط المرجح من الزيوت الخام المتوقع في ٢٠٢٣/٦/٣٠ والذي على أساسه سيتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة خلال العام كله قد يفوق سعر بيع المنتج النهائي (طن الزيت المعبأ) خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ مما يعنى تحقيق تلك الكميات لخسارة تؤدي الي تراجع الربحية المعلنة في ٢٠٢٣/٣/٣١ لارتفاع المتوسط المرجح لطن الزيت الخام في ٢٠٢٣/٦/٣٠عنه في ٢٠٢٣/٣/٣١ .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

تضمن المخزون فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٠.١٩٣ مليون جنيه قيمة اصناف راكدة و بطيئة الحركة وتالفة طبقا لحصر الشركة وقد قدرت الشركة الانخفاض فى قيمتها بنحو ٦.٨٢٧ مليون جنيه دون وجود دراسة لبيان مدى الحاجة إلى استخدامها وكذا دون اجراء اية مزادات للتصرف فيها . يتعين ضرورة التصرف الاقتصادي بما يعود بالنفع على الشركة مع اعادة تقدير الانخفاض فى القيمة وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢ " المخزون " .	سبق تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ بناء على مذكرة مرفوعة للسيد / رئيس مجلس الإدارة في حينه وانتهت اللجنة بوضع تقريرها المؤرخ في ٢٠٢٠/٧/١٤ والذى انتهت فيه الي الاتى: اولاً : بالنسبة لأصناف الخامات الرئيسية والمساعده منظفات وصابون بمصنع محرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجارى الاستفادة من بعضها بادخالها في صناعة المنظفات والكميات المتبقية جارى التصرف فيها بالبيع ثانيا :- بالنسبة للاصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتغليف بمصانع الشركة جارى دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية اعادة استخدامها مرة اخرى وجارى دراسة بيع المتبقى للاستفادة منها ثالثا:- خامات رئيسيه مصنع المستخلصه عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جارى التصرف فيها بالبيع او التكهين رابعا:- قطع الغيار:- نظر لكونها بحالة سليمة وجيده سيتم استخدامها مستقبلا هذا وقد طلب مجلس الإدارة بجلسته رقم ٣٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ موافاته بدراسة متكاملة عن الرواكد (قيمتها – مدى صلاحيتها – أسباب شرائها- ومدى الحاجة اليها وقت شرائها وأسباب ركودها) هذا وبتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ تم عرض تقرير اللجنة المشكلة بشأن دراسة مدى امكانية الاستفادة او التصرف في ارصدة الاصناف الراكدة بمخازن مصانع الشركة وعليه اصدر المجلس قراره رقم ٢٠٢٢/١٢/٣٠٠٨ والذي تضمن الاتي :- اولاً : يتم عمل مذكرة بالاصناف التي يمكن استخدامها ويتم سحبها من الاصناف الراكدة وتدخل للمخزن المستخدم للتشغيل بقيمته الدفترية . ثانياً : الاصناف التي لا جدوى من استخدامها يتم تلطيطها ويتم اتخاذ اجراءات بيعها بالمزاد بعد تقييمها من قبل اكثر من جهة خارجية يكون من بينها هيئة الخدمات الحكومية وتقدم التقييمات وتطرح في لجنة البيع .
عدم تحديد أساس محاسبي لتقييم المنتجات المشتركة و العرضية طبقاً لما تقضى به الفقرة ١٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون . يتعين الدراسة و إجراء التسويات اللازمة .	- فيما يخص منتج الكسب فانه يتم تحديد تكلفته بالسعر السوقي السائد في ظل الطفرات السعرية الحالية . اما فيما يتعلق بالموسيلاج فجاري العمل نحو اتخاذ اللازم في هذا الشأن .
بلغ اجمالى ارصدة العملاء والمدينين فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٤١.٣٠٣ مليون جنية منها أرصدة متوقفة منذ سنوات سابقة مقام بشأنها دعاوى قضائية بنحو ١٢.٠٥ مليون جنية وقدرت الشركة الأضمحلال فى قيمتها بنحو ٧.١٩ مليون جنيه . يتعين اتخاذ اللازم نحو تحصيل تلك المديونات واعادة النظر فى الأضحلال فى القيمة فى ضوء تطور الموقف القانونى للدعاوى القضائية والافادة .	حيث أن تلك المبالغ في معظمها أرصدة متوقفة منذ سنوات وقد استنفذت الشركة في معظمها الإجراءات القانونية . لذا فقد تم عرض مذكرة في هذا الشأن على السيد / رئيس مجلس الإدارة للعرض على المجلس والذي أصدر القرار رقم ٢٠١٩/٩/١٨٢٣ بتكليف القطاع القانوني بدراسة مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥.٨٩٨ مليون جنيها والمكون عنها مخصص بالكامل على مستوى كل عميل على حده والإجراءات القانونية التى اتخذت منذ بداية الدين حتى تاريخه مع تقديم مذكرة تفصيلية للعرض على المجلس بجلسته القادمة ليتسنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب بإعدام تلك المديونيات من عدمه وعلى قطاع الشؤون القانونية اعداد المذكرة المطلوبة في هذا الشأن . وبالجلسة رقم ٢٠١٩/١٠/٣٠٧ اصدر المجلس قراره رقم ٢٠١٩/١٠/١٨٣٧ . بموافقة المجلس بإجماع الحاضرين على ارجاء اتخاذ القرار المناسب في موضوع إعدام مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥.٨٩٨ مليون جنيه والمكون عنها مخصص بالكامل وجاري إعداد مذكرة تفصيلية على مستوى كل عميل على حده للعرض على المجلس لمزيد من الدراسة لموقف عميل عميل ليتسنى اتخاذ القرار المناسب باعدام الدين من عدمه ولضمان صحة الإجراءات المتخذة .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية